

نماذج قوة جديدة تظهر في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الانقسام العربي حول قضايا المنطقة كسر قواعد الإجماع المفترضة وأدى إلى مسار التطبيع مع إسرائيل



تعد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالعديد من الاضطرابات، وبالتحديد داخل الدول العربية، وقد أفرزتها السياسات الأميركية بعنوان "الربيع العربي". ومع بلوغ الفوضى مراحل متقدمة من العنف وانسداد الأفق أمام أي تسويات وتفاهات، وذلك بالنظر إلى صراع المصالح بين كبار الفاعلين على الساحة، فإن اتفاقيات تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين دول خليجية وإسرائيل حركت بوادر ظهور ثلاثة محاور إقليمية ما قد يزيد من تعقيد المشهد المعقد بطبعه.

مركزيا للأمن الإقليمي والعالمي كما كان في السنوات الماضية. ويرى ستيفنز، وهو زميل أول في مركز "فورين بوليسي ريسيرش" إنسيتيوت، أن اندلاع ما يسمى بـ"الربيع العربي" في عام 2011 ودخول سوريا واليمن وليبيا في حروب أهلية أدى إلى قيام ملايين العرب معظمهم من الشباب بالقتال من أجل العدالة والحقوق في دولهم.

وهنا، اختلط الأمر إلى درجة التعقيد، فبينما حافظ العديد من الشباب العربي على التظاهرات السلمية للضغط على الحكومات الجديدة التي تشكلت بعد الإطاحة ببعض الأنظمة لتحقيق مطالبهم، ظهرت موجة انضمام الشباب إلى التنظيمات المتشددة مثل داعش وجماعة النصرة وأحرار الشام وغيرها. وتفاقت كل هذه المشكلات بسبب الدول في جميع أنحاء المنطقة التي استغلقت شاشة الدولة لمتابعة أجهزتها الخاصة، غالباً على حساب الخصوم الإقليميين بشكل مباشر.

وتنشط تركيا وإيران وقطر وإسرائيل بشكل خاص، في هذا الأمر حيث رعت كل من هذه الدول وكلاء مسلحين وقامت بعمليات عسكرية خارج حدودها، في العراق وسوريا واليمن وليبيا. كما استخدمت تلك البلدان وسائل إعلامها لمتابعة أجهزتها متعارضة تماماً لما كانت تعمل عليه كل من الإمارات والسعودية حيث وقفنا أمام موجة انتشار الإسلام السياسي والمليشيات المسلحة في اليمن وليبيا.

وقد أدى هذا إلى إثارة الانقسامات في جميع أنحاء المنطقة، ما أنجر عنه كسر أي قواعد إجماع مفترضة، سواء كانت الوحدة العربية أو الإسلامية. ويعتقد ستيفنز أن هذا الانهيار في الوحدة كان محورياً على ما يبدو لإفساح المجال لكل من الإمارات والبحرين لزيادة العلاقات بشكل علني مع إسرائيل دون خوف من انتقام الدول العربية الأخرى. وفي الواقع، وبدلاً من مواجهة الإزدراء الشديد من الدول العربية "الشقيقة"، لم يكن هناك الكثير من الجهود المبذولة لعكس هذه العملية، لاسيما بعد أن صوتت جامعة الدول العربية ضد اقتراح لإدانة التطبيع، فقبل عشر سنوات، لم يكن من الممكن تصور مثل هذه الفكرة.

لندن - يقف الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعد سنوات من الاضطراب وعدم الاستقرار على أعتاب مرحلة أكثر حساسية، في أعقاب اتفاقيات التطبيع العربية الأخيرة مع إسرائيل، والتي ستفضي إلى ولادة محاور إقليمية جديدة يتوقون محللون أنها سوف تستمر طويلاً. وفي ظل مواصلة الولايات المتحدة لتنفيذ استراتيجيتها بالانسحاب العسكري من المنطقة، وخاصة من العراق وسوريا - إن لم تتغير طبعاً مع الرئيس الأميركي الجديد جو بايدن - وجدت دول عربية نفسها أمام معادلات جيواستراتيجية جديدة جعلتها تختار حل السلام مع إسرائيل.



مايكل ستيفنز

التطبيع مع إسرائيل

جزء من إعادة توازن القوى في المنطقة

وتركز أهداف بعض دول المنطقة وأفعالها في المقام الأول على ردع التهديدات البعيدة والمباشرة من قبل دول في مقدمتها إيران وتركيا والجهات الفاعلة غير الحكومية، مثل حزب الله اللبناني والجماعات المتطرفة، علاوة على ذلك، فإن إسرائيل تهدف إلى الحفاظ على تحالفاتها القديمة قائمة مع إنشاء تحالفات جديدة مع دول الخليج.

عهد مختلف

إن التطبيع الأخير للعلاقات بين الإمارات والبحرين وإسرائيل هو بلا شك أهم حدث وقع في الشرق الأوسط هذا العام، وإشارة قوية على أن الشرق الأوسط ينتقل إلى عصر مختلف من السياسة الإقليمية. ومع ذلك، لسبب أو لآخر، لم يكن التوقيع على "اتفاقيات أبراهام" بالحدث الزلزالي كما ينبغي، وأرجع المحلل السياسي، مايكل ستيفنز، وهو زميل مشارك في مركز روسي للدراسات الفكرية في ورقة بحثية نشرتها مؤسسة "عرب داجست" الاستثنائية ذلك في جزء منه إلى جائحة كورونا، والانتخابات الرئاسية الأميركية، وكلاهما سيطر على عناوين الأخبار في الأشهر الأخيرة. والأهم من ذلك هو حقيقة أن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ليس ببساطة

المتغيرات تفرض تأسيس تحالفات استراتيجية

على الإطلاق، لاسيما وأن كل محور يمتلك نقاط قوة يفكر إليها المحوران الأخران. ونجح محور المقاومة في اختراق السياسات المحلية في الدول الضعيفة بطريقة فعالة بحيث لا يمكن إزالة نفوذه. أما القوى المعادية للمحور فتتمتع بإمكانية الوصول إلى أعلى التقنيات العسكرية والموارد المالية الوفيرة، وكلها مدعومة بتقنيات ردع ذوية.

اتفاقيات أبراهام تشير إلى أن التحالفات الجديدة تتشكل بسرعة في ظل مواصلة واشنطن انسحابها من الشرق الأوسط

في هذه الأثناء، يتمتع تحالف الوفاق السوي بالنقل والقوة الهائلة لقوة عسكرية رئيسية تابعة لحلف شمال الأطلسي، مدعومة بالثروة الهائلة والموارد المالية لقطر. وسوف تتنافس المحاور الثلاثة بشكل شرس في الدول الأضعف التي لا يستطيع قانتها مقاومة إغراء السلاح والتمويل. ومن المؤكد أنه سيؤدي إلى تفاقم عدم الاستقرار ويضمن استمرار التوتر في المنطقة لسنوات عديدة قادمة، ولكن على الأرجح يضمن عدم حدوث المزيد من التصعيد.

تتري في كل من تركيا وقطر على أنها محور للشعب ولا يعارضان إيران بشكل كاف، ويتطلعان إلى قلب النظام القائم. وتشكل تركيا وقطر محور الاتفاق الودي مع حلفاء مثل حكومة الوفاق الليبي وحماس في غزة. وتحافظ هذه القوى على علاقات وثيقة مع العواصم الغربية، وهي مستخدم منتظم لمعدات الدفاع الغربية، ولديها موقف متسامح من إسرائيل وإن كان أكثر دعمًا للفلسطينيين.

ومع ذلك، يحتفظ هذا التحالف بعلاقة عملية وإن كانت فائرة مع إيران، وأصبح معارضا شديدا للقوى المعادية للمحور، وعرقل أهدافها في جميع أنحاء المنطقة من خلال الوسائل العسكرية والمالية من خلال دعم الجهات الفاعلة المتعاطفة مع الإسلام السياسي. ويقول ستيفنز إن ظهور هذه التحالفات الثلاثة هو حلم الواقعيين الجدد، وفي مواجهة تدهور الهيمنة الإقليمية في المنطقة، بدأت المنافسة مع لاعبين إقليميين أصغر يتعاونون مع لاعبين أكبر وأكثر قوة لخلق موازين قوى.

وقد يجادل الواقعيون الجدد في أن تشكيل هياكل السلطة هذه سيؤدي إلى شكل من أشكال الاستقرار حيث تلغي المحاور الثلاثة بعضها البعض ولكن فرصة دخول أي من هذه المحاور الثلاثة في حرب مع بعضها البعض غير مرجحة

ومع ذلك، ومع بدء تقليص النفقات الأميركية ما أدى إلى ترك فراغات في السلطة في جميع أنحاء المنطقة، بدأ نمط جديد يتشكل إلى الحد الذي أصبح من الممكن الآن ظهور ثلاثة تحالفات واسعة في الشرق الأوسط وهي محور المقاومة والقوى المضادة للمحور ومحور الاتفاق الودي.

ويعتقد ستيفنز أن هذا هو الترتيب الجديد للعلاقات والصراعات في الشرق الأوسط، ومن المرجح أن يستمر على هذا النحو لسنوات قادمة. ويقود محور المقاومة إيران، ويضم عناصر في الدولة العراقية وسوريا وعناصر موالية لإيران في لبنان مثل حزب الله وحركة أمل. ويمكن تعريف هؤلاء الفاعلين من الحلفاء الغربيين على أنهم يمكنون القوى الاستعمارية التي يجب مقاومتها، وغالبية الجهات الفاعلة في هذه المجموعة مرتبطة بالإسلام الشيعي. أما القوى المضادة للمحور، فتضم كلاً من السعودية والإمارات وإسرائيل وتحفظ الدول الثلاث بعلاقات قوية مع الغرب ومؤسساته الدفاعية. وهي معادية بشدة لإيران وحلفائها، وتعتبرهما من دواعي عدم الاستقرار والخلاف. كما أن هذه الدول تحمل كراهية عميقة لحركات الإسلام السياسي النشطة في جميع أنحاء المنطقة، حيث

وعلى خلفية تحولات القوة العالمية التي بدأت فيها الولايات المتحدة التراجع عن موقعها المهيمن في الشرق الأوسط يرى المحلل السياسي ستيفنز أنه يجب أن يُنظر إلى تطبيع العلاقات بين بعض الدول العربية وإسرائيل على أنه جزء من إعادة توازن القوى في المنطقة. وتوقفت النماذج السابفة للتنظيم السياسي والعسكري، مثل جامعة الدول العربية وبنو مجلس التعاون الخليجي عن العمل، وهي حقيقة اتضح خلال أهلك أيام الحرب السورية وفي أوج أيام "الربيع العربي" في عام 2011، والذي بدأ يحترق الآن.

وبينما اجتاحت الاحتجاجات والصراعات المنطقة، أجرت العديد من الدول حساباتها الخاصة حول أفضل السبل لحماية نفسها من عدم الاستقرار المحلي والصراع والتوترات الإقليمية الأوسع. وبدأت الدول في السعي وراء أجهزات ضيقة، غالباً بطريقة متناقضة مع الدول المجاورة التي كانت حليفة ما أدى إلى حدوث التصدعات الدبلوماسية وإثارة منافسة فوضوية خاصة بين دول الخليج.

بزوغ محاور جديدة

جعلت المنافسة بين العديد من اللاعبين الرئيسيين في المنطقة العربية، وجميعهم لديهم أجهزات متنافسة، فهم النظام الإقليمي أمراً مستحيلاً.

السودان في مرمى ارتدادات الحرب الأهلية في إقليم تيغراي الإثيوبي

حادة بين القوى السياسية ونقص متجدد في سلع استهلاكية أساسية. ومن هنا يرى عبد الجليل سليمان المحلل السياسي السوداني أنه إذا اتسع نطاق الحرب الإثيوبية، فلن يكون السودان بمنأى عنها، بل سيتعرض لموجات لجوء هائلة، مع إمكانية تسرب مسلحين إليه وسيضعاف نشاط العصابات، ما يمثل تهديدا مباشرا للمزارعين السودانيين بمنطقة الشقفة الحدودية الخصبة التي تتعرض لهجمات متكررة من مجموعات إثيوبية حتى قبل اندلاع الحرب.

ومن البراهين أن مخاوف الخرطوم لها ما يبررها إذ كلما ازدادت الحرب ضراوة، كلما راجت تجارة السلاح، خاصة وأن ميدان الحرب هو المثلث الحدودي بين السودان وإثيوبيا وإريتريا أي منطقة حُما الإثيوبية المجاور لبلدة حمدانيت السودانية وأم حجر الإريترية. ويتسم ميدان الحرب الراهنة بالتدخل الديمغرافي الكثيف بين الدول الثلاث، فضلا عن أهميته الاقتصادية في مجالات الزراعة وتجارة الحدود والاستراتيجية الأمنية، فهي تخوم وعرة التضاريس ومفتوحة وتضعب السيطرة عليها. وقال سليمان "إذا استمرت الحرب في ميدانها الحالي، ومع الأوضاع الهشة في السودان، فسيتكون الحصول على السلاح متاحاً للجميع".

الصعوبة عملياً أن يحقق الجيش الفيدرالي نصراً سريعاً لأسباب أهمها قوات الإقليم. والسودان يعاني أصلاً من أزمات سياسية رغم اتفاق السلام وأزمة اقتصادية طاحنة وهشاشة أمنية، وشرقه المتمد على الحدود الإثيوبية الإريترية لا يزال منخرط في صراع سياسي ذو طابع قبلي.

وتحكم السودان سلطة انتقالية، حتى إجراء انتخابات في يناير 2024، وتهيمن على الفترة الانتقالية حتى الآن خلافات

القطاع الشمالي للجيش الإثيوبي والفرقة الخامسة مدرعات، التي يقدر تسليحها بحوالي 700 دبابة، غير المركبات المدرعة، ومع ذلك يستبعد أبوايريس أن يتورط السودان في الحرب لكن إريتريا قد تتخطف في هذا الاحتمال.

ويعتقد الخبير في الشأن الإثيوبي محمد حامد جمعة نوار أن الحسابات العسكرية معقدة في جوانبها الميدانية، نظراً لطبيعة الأرض الإثيوبية وتضاريسها، خاصة في تيغراي ومن



تحصين الحدود الشرقية أولوية قصوى

تستغ وصول أبي أحمد إلى السلطة عام 2018 ليصبح أول رئيس وزراء من عرقية أورومو، لتطوق الصراعات بين الطرفين منذ ذلك الوقت.

وأعلن الجيش السوداني السبت الماضي، إحباط تهريب ذخائر ومخدرات كانت في طريقها إلى إحدى دول الجوار الأفريقي، بحسب وكالة الأنباء الرسمية. وقال مصدر أمني محلي لوكالة الأناضول، إن الذخائر كانت في طريقها إلى إقليم تيغراي، لتغذية الصراع المسلح.

كما أشارت تقارير استخبارات إلى أن الفرقة الثانية مشاة التابعة للجيش السوداني ضبظت عربات نجرها حيوانات تحمل أكثر من 95 ألف طلقة وكمية من المخدرات، وهذه الجهود قد تكون تمهيدا لنش حملات أكبر في الفترة المقبلة خاصة وأن أمد الأزمة في تيغراي قد يطول.

ويقول عبد المنعم أبوايريس، وهو خبير في شؤون القرن الأفريقي، إن أبي أحمد قطع الطريق أمام المنظمة الحكومية الأفريقية شبه الإقليمية (إيغاد) لعقد قمة تفرض الوساطة مع جبهة تحرير تيغراي وهدد بالانسحاب من المنظمة رغم أن موقفه ليس قوياً على الأرض، "والحرب يمكن أن تستمر لأعوام". ولدى جبهة تحرير تيغراي خبرات قتالية كبيرة واستولت على رئاسة

انعكست الحرب الأهلية في إقليم تيغراي الإثيوبي حالة من القلق في السودان والذي بات في مرمى ارتدادات تلك الأزمة، فقد وضعته أمام تحديات سياسية وأمنية قد لا يتحملها في ظل الوضع الذي يمر به خاصة من ناحية تدفق جحافل اللاجئين هرباً من المارك، فضلاً عن ازدهار تجارة السلاح عبر الحدود وارتفاع منسوب عمليات التهريب.

سياريوهات معقدة، حيث رجح أنور إبراهيم، وهو كاتب ومحلل إثيوبي أن يتأثر السودان حتى مع إغلاق حدوده لا محالة، سواء انتصرت الحكومة الفيدرالية الإثيوبية أو إقليم تيغراي.



عبد الجليل سليمان

سنشهد موجات لجوء وتسل مسلحين وازدهار التهريب

وتطورت الأزمة مع الحكومة الفيدرالية بعد أن أجرى إقليم تيغراي انتخابات محلية في سبتمبر الماضي، متحدياً حكومة أبي أحمد، التي قررت تأجيل الانتخابات على مستوى البلاد بسبب جائحة كورونا.

ويبدو ذلك مجرد قمة جبل المشكلة حيث أن الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي، التي كانت تهيمن على الحياة السياسية في البلد الأفريقي لنحو ثلاثة عقود لم

أدبس أبابا/الخرطوم - وجد السودان نفسه مع اشتداد الأزمة في إقليم تيغراي الإثيوبي في موقف محرج خشية الإدعاءات التي قد يتحمل تكاليفها الباهظة في وقت لا تزال البلاد تحاول النهوض من كبواتها السياسية والاقتصادية، وهو ما اعتبره مراقبون تحدياً يأتي في وقت غير مناسب بالمره. ومع احتدام الصراع بين الحكومة الفيدرالية وحكومة إقليم تيغراي شمال إثيوبيا والمجاور لولاية كسلا السودانية، اضطرت الخرطوم في مرحلة أولى إلى إغلاق حدود ولايتي القضارف وكسلا حتى إشعار آخر ثم دعت بتعزيزات عسكرية كبيرة إلى شرق البلاد، لحماية الحدود، ولمنع تدفق عناصر من الجيش الإثيوبي أو مقاتلي جبهة تحرير تيغراي إلى السودان.

ولكن يبدو أن التعزيزات السودانية لن تتمكن من محاصرة مهربي المؤونة أو حتى المهاجرين بالأسلحة في السوق السوداء وهو ما يجعل الخرطوم أمام